العلاقة بين معدل النمو والبطالة في ليبيا (دراسة قياسية للفترة 1998 – 2010)

عاصم شعيلي التائب

قسم الاقتصاد الاكاديمية الليبية

asem8897@gmail.com

تاريخ الاستلام 20-2-2024

المستخلص:

تعاني معظم دول العالم من ظاهرة البطالة التي تعد من أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلي نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. تعمل الحكومات على خفض معدلات البطالة والتخفيف من أثارها، حيث أصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية. وتزداد نسب البطالة في الدول النامية بسبب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني نتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل. تناولت هذه الورقة تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة 1998 -2010. قامت هذه الدراسة على استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة لفترة الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية، ومنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في ليبيا. توصلت الدراسة من خلال ذلك الى جملة من النتائج اهمها: اتجاه معدلات البطالة إلى الزيادة بالرغم من الزيادة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. وهذا يعني أن النمو المتحقق خلال فترة الدراسة لم يوفر فرص عمل، وبالتالي لم يحد من تزايد معدلات البطالة. ويرجع ذلك الى ان

الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كامل على المحروقات. وأن هذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج. ونجد أن هذه النتائج تتفق مع نتائج كثير من الدراسات التي تم عرضها في جانب الدراسات السابقة بهذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية : البطالة – النمو الاقتصادي – الناتج المحلي الاجمالي

المقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم وتؤدي إلي نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة عن العمل في اقل قدر ممكن من الزمن. وتعتبر البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية سيئة، وهي عادةً تزداد نسبتها في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، والبطالة هي زيادة القوي البشرية الراغبة والقادرة على العمل والتي تبحث عن فرص العمل المتاحة، ويتوقف حجم القوي البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها بقدر الإمكان.

مما سبق يتضح إن البطالة مرتبطة بالعنصر البشري وبالأحرى مرتبطة بالأفراد المنخرطين في القوى العاملة القادرة على العمل فقط. بمعنى أن أي شخص خارج القوى القادرة على العمل لا يتم حسابه ضمن معدل البطالة. وبالتالي يمكن أن تُعرف البطالة على إنها تشير إلى الحالة التي

يكون فيها الفرد الراغب والقادر على العمل وبالأجر السائد بالمجتمع غير قادر على إيجاد العمل المناسب. حيث تحدث البطالة نتيجة لانخفاض الاستثمارات أو الهبوط في دورة النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث الكساد أو للتغير في التكنولوجيا أو التغير في طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض، وتحدث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة عندما لا يستطيع الاقتصاد توليد قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل، وحيث تؤدي البطالة إلي إهدار طاقة من الناحية الاقتصادية وإلي عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلي زيادة أو انخفاض معدلات البطالة في أي دولة. ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج). وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليه زيادة حجم التوظف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي خفض أعداد العاطلين عن العمل. ولذلك فإن دراسة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي) يعتبر وسيلة مهمة لاختبار أثر النمو الاقتصادي علي العمالة من فترة زمنية إلي أخري من ناحية، وإعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في العمالة المتحقق بين المناطق داخل الدولة الواحدة من ناحية أخري، والمساعدة في اكتشاف وتحليل التغيرات الهيكلية في العمالة من فترة زمنية إلي أخري من ناحية ثالثة، وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة تجريبيًا في الأدب الاقتصادي بالاعتماد علي ما يعرف بقانون Okun الذي يتمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة. وقد حظي هذا الأدب بالعديد من الدراسات التي تناولت هذه العلاقة والتي سيتم تفسيرها لاحقاً.

مشكلة الدراسة:

تعتبر البطالة إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه أغلب دول العالم المختلفة باختلاف أنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وكذلك تختلف باختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها، وبالتالي فإن ليبيا ليست استثناء عن تلك الدول، والملفت للنظر أن تلك الدول وخاصةً الدول النامية غير محصنة من تفاقم مشكلة البطالة بما في ذلك الدول النفطية، حيث يبلغ معدل البطالة فيها نسبة عالية وتعاني في نفس الوقت من مشكلة العمالة الأجنبية، فعلى سبيل المثال نلاحظ تناقض كبير في الاقتصاد الليبي، ففي الوقت الذي يُعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة البطالة يوجد داخل ليبيا عدد كبير جدا من العمالة الأجنبية .

وهذا هو الإطار العام لمشكلة الدراسة التي تسعى الدراسة إلى عرضها و توصيفها على نحو شامل في ليبيا، وبناء على ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو:

ما هو أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في ليبيا ؟

أهداف الدراسة:

يمكن حصر الاهداف التي تسعي الدراسة الى تحقيقها في الاتي :

- التعريف بمفهوم وأدبيات البطالة والنمو الاقتصادي.
- توضيح طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا للخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار لوضع رؤية مستقبلية لاتجاهات التشغيل والاستخدام واقتراح ما يلزم بشأن حل اختناقات سوق العمل في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولة تحقيقها لأهدافها السالفة الذكر والمتمثلة في دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في ليبيا، وذلك للوصول لمعرفة دور النمو في زيادة فرص العمل في ليبيا. كذلك الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار لوضع رؤية مستقبلية لاتجاهات التشغيل والاستخدام واقتراح ما يلزم بشأن حل اختناقات سوق العمل وذلك عن طريق معرفة طبيعة سوق العمل الليبي وطبيعة العلاقة بينه وبين معدلات النمو في الاقتصاد الليبي.

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

- يوجد تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.
- لا يوجد تأثير ايجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

- **المنهج المستخدم**

سوف يستخدم هذا المنهج بأدواته المختلفة وذلك بوصف البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة وصفاً إحصائياً، وتحليل هذه البيانات والمعلومات من اجل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية.

- **النموذج القياسي:**

تقوم هذه الدراسة على اعتماد استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة للفترة من 1998-2010، من خلال دراسة علاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية، ومنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في ليبيا.

ونظرا للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وهذا ما اكتشفه الباحث الأمريكي (**ARTHUR OKUN**) سنة 1962م وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (**1947-1957**). وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (**3**٪)، سيؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة (**1**٪) مع ثبات العوامل الأخرى، وعند إجراء الدراسات التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون **Okun** طبقًا لموضوع الدراسة واستخدام واحدة من ثلاث معادلات، لذلك سيتم استخدام المعادلة التالية والمتعلقة بقياس أثر النمو الاقتصادي علي البطالة حسب القانون المذكور

$$Y_t^\circ = \Delta Y_t / Y_t \qquad \Delta U_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t^\circ \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن :

ΔU_t : التغير في نسبة البطالة. Y°_t : معدل النمو الاقتصادي.

β_0 : الحد الثابت β_1 : معامل معدل النمو الاقتصادي.

ويصف النموذج (العلاقة الخطية بين معدل التغير في البطالة ومعدل التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي) حيث يربط بين (سوق الإنتاج وسوق العمل)

ويتكون نموذج الدراسة من متغيرين رئيسيين هما :

1- **العنصر الأول** : المتغير المستقل وهو النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا EG)

2- **العنصر الثاني** : المتغير التابع ويتمثل في معدل البطالة في ليبيا UT .ويكون النموذج كالتالي

$$U_t = \propto_0 + \propto_1 EG_t + e$$

من المفترض نظرياً $\propto_1 < 0$ وهذا يعني كلما تزداد معدلات النمو الاقتصادي تنخفض معدلات البطالة نظرياً.

- **الدراسات السابقة**

1. **دراسة د . (يوسفات علي، 2009)، "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2009" – دراسة قياسية.**

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

دلت النتائج الى أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن زيادة في معدل البطالة بـ+1٪ يخفض GDP الحقيقي بـ - 2.4 ٪. اما النمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير

على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة. حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد.

2. **دراسة (العيد، بهدي، 2012)، " قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011".**

هدفت الدراسة إلى: تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتَيْ 1996 و2011. **وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:** سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، إذ يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، وقطاع غزة ولكن بوتيرة مختلفة في كل منهما إلا أن معدلات نمو البطالة ترتفع بمعدلات متزايدة مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات متناقصة في الأراضي الفلسطينية عامة، الأمر أذي أدى إلى الحد من قدرة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. كما اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، لمحدودية الموارد الاقتصادية الفلسطينية، مما أوجد تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وأبقته رهينة لإملاءات وشروط الدول المانحة. وتذهب غالبيتها لأنشطة إنسانية وإغاثية، وليست مشاريع منتجة توفر فرص عمل بشكل دائم.

3. **دراسة. (كواشيخة، 2014-2015)** بعنوان: "**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر- تحليل مدى ملائمة قانون أوكين**".

افترضت الدراسة وجود ثلاثة فرضيات الأولى: أنه كلما زاد حجم التشغيل والدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، تأثرت معدلات البطالة بالدرجة الأولى بالنمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العمومي كفرضية ثانية، أما الفرضية الثالثة تقول يفسر النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة كما يساهم نمو تيار الطلب الكلي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1٪ في خفض معدلات البطالة بمعدل 3٪، وهو ما يوافق ما نص عليه قانون اوكن.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ركّزت التأصيلات النظرية للنمو الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك الفرد، وقدمت تصورا للرفاهية الاجتماعية مبنيا على القوانين الجزئية، مبينة من خلاله أن سعى المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن هو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي، في حين يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وعليه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى

- أثبت فيليبس وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والتضخم في دراسته التي سلط الضوء فيها على حالة المملكة البريطانية في الفترة الممتدة 1861 إلى غاية 1913، وقد بينت الدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض البطالة والعكس وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية
- أوضحت نتائج تقدير النموذج للفترة 1985-2013 أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي، بمعنى أن البطالة لاتعتمد على الدورة الإنتاجية للإنتاج، مما

يعني بدوره ربما كانت هناك عوامل أخرى تؤثر في معدل البطالة في الجزائر، وهو ما يثبت خطا الفرضية الثالثة.

النمو الاقتصادي

- **تمهيد :**

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة النمو الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية تناولت في مضمونها ألية وأسباب تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وعبر التاريخ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارعاً في معدلات نموها الاقتصادي، وانعكس ذلك إيجاباً على مداخيل الأفراد، وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير المرافق المرتبطة بحياتهم اليومية، ولا شك إن هناك أسباباً وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية، فمنها ما يرجع إلى تحديث أساليب الإنتاج المستخدمة، وإدخال التكنولوجيات المتقدمة في العملية الإنتاجية، وبالتالي التوسع يتمثل قي شقين الأول في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية. والثاني في الموارد الطبيعية الكامنة كنتيجة للاكتشافات الجديدة (النفط، المعادن النفيسة...)

- **مفهوم النمو الاقتصادي:**

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وأن كانت تتشابه اغلبها من حيث المضمون، وسنحاول تسليط الضوء على بعض التعريفات لتوضيح وجهات النظر المختلفة، فعُرف على أنه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي(الشويرف، 2016)، حيث تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي

ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة درجة تقدم الدولة أي متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.(علاء الدين، 2003، 27)

"ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"، فالنمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وهو حاصل قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان. أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام الأسعار، وبالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التأكد من أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي معدل نمو الناتج القومي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني(الزغبي، 200، 143)، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو ناتج الدخل القومي الحقيقي مطروحاً منه معدل النمو

السكاني، وبالتالي فإن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، عليه لابد من استبعاد معدل التضخم وبالتالي نستطيع القول بأن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو عبارة عن معدل الزيادة في دخل الفرد بعد استبعاد معدل التضخم، ولابد أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقته (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

بناءً على ما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة والنمو الحقيقي هو الذي يمثل الزيادة في القدرات ونمو القدرة الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جز من اليد العاملة العاطلة عن العمل وكذلك جزء من الرأسمال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.

النمو الاقتصادي في ليبيا:

يعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة وقابلة للاستمرار، هدفاً مركزياً وأساسياً لأي سياسة اقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لإفراد المجتمع. لذلك تسعى كافة الدول وبشكل خاص النامية منها إلى إدراكها من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها أن تحقق ذلك الهدف، للخروج من حلقة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشاكل اقتصادية واجتماعية(ساسي، 2018، ص1)، فحاولت ليبيا كغيرها من الدول رفع معدلات نموها من خلال اتباع بعض السياسات الاقتصادية وزيادة بعض المشاريع الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص في فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات، بينما صار يتذبذب هبوطاً وصعودا خلال فترة التسعينات على الرغم من الموارد والإمكانيات التي تملكها ليبيا ويُعزي هذا في

تقديرنا للاعتماد الكلي على الموارد النفطية وعدم فتح مشاريع تنموية جديدة تدعم الاقتصاد الليبي.

حيث كان الاقتصاد الليبي في الخمسينات من القرن الماضي قبل اكتشاف النفط والغاز يعتمد أساساً على الزراعة التي كانت تشغل أكثر من 70٪ من اليد العاملة، وتشكل نحو 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن اكتشاف كميات من النفط عام 1961، جعل القطاع النفطي يتحكم بقوة في الاقتصاد الليبي، وشهدت حصة النفط هبوطاً ملحوظاً خلال التسعينات، نتيجة للعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا وللتراجع الكبير في مستوى الاستثمار في القطاع النفطي، إلا أن الإنتاج عاد إلى الارتفاع بعد رفع العقوبات ووصل إلى 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 ثم اخذ بالزيادة بمعدل ثابت، تجاوز نسبة 75٪ خلال السنوات 2005-2009 ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على الإيرادات العامة التي تجاوزت نسبة الإيرادات النفطية فيها 90٪ كما تجاوزت نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات 95٪ وحينما يُقاس حجم الناتج النفطي بالناتج غير النفطي، تبدو ليبيا أحد أقل الاقتصادات النفطية تنوعاً(الربيعي، ب.ت، ص84) فخلال تلك المرحلة وتحديدا الواقعة بين أوائل الثمانينات وأواخر التسعينات من القرن المنصرم تغيرت سياسات التخطيط المطبقة حيث تم التخلي عن التخطيط المبرمج "ذو المنظور الزمني بامتداداته الثلاثة المعروفة (قصير، متوسط، طويل) وأصبحت جهود التنمية تتم وفق الميزانيات السنوية، التي في حقيقتها ليست خطة، وإنما هي في الواقع عبارة عن قائمة "مشروعات يستهدف الإنفاق عليها لتوفير خدمة أو سلعة أساسية للاقتصاد الوطني وهذا في واقع الأمر كان

نتيجة لأسباب عديدة لعل أهمها الانخفاض في المتوسط السنوي للإنفاق على التنمية بسبب التراجع في أسعار النفط

وبالتالي العائدات وكذلك ما سببه الحصار والحظر التجاري الذي اتخذته الدول الغربية ضد ليبيا خلال الفترة 1992-2000(المغربي، 2009، ص12)

ثانيا: البطالة

تمهيد

تعد البطالة من القضايا الهامة والمُلحة في المجتمع، لما لها من أبعاد ضارة وخطيرة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فخطر البطالة يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي في حالة عدم السيطرة عليها، حيث تمثل ظاهرة البطالة في وقتنا الحالي إحدى أهم المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها، لذلك ستحاول الدارسة تسليط الضوء على البطالة من حيث مفهومها وأنواعها والآثار المترتبة عليها في العالم بصفة عامة والاقتصاد الليبي بصفة خاصة.

- **مفهوم البطالة:**

يمثل مفهوم البطالة وارتباطه بمفهوم التوظف أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث لا يوجد مفهوم واحد وواضح ومحدد للبطالة، ويختلف مفهوم البطالة من مجتمع إلى آخر وقد يكون هذا الاختلاف داخل المجتمع الواحد، إلا أنها تتوحد فيما بينها في جوهرها، والتي تتركز حول أن البطالة هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية تنشأ عن عدم توفر فرص العمل للباحثين عنها وذلك بغض النظر عن أسبابها المختلفة، فهي تعتبر ظاهرة لها وجهان: اقتصادي والآخر

اجتماعي، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى أثار سلبية على كلاً من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم البطالة وفقاً لأدبيات علم الاقتصاد:

يقصد بالبطالة أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظراً لحالة سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة(علاء الدين، 2003، ص29).

كما تُعرف البطالة بأنها حالة تواجد الأفراد المتعطلين الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه(المرجع السابق، ص30).

وكذلك تعرف البطالة بأنها "عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداماً غير كاملاً على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل" وبالتالي نستطيع أن نقول أن: البطالة تعني عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع، والتي تقاس بعدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 60 سنة، ويُستبعد من قوة حجم العمل ربات البيوت وكبار السن الذين وصلوا سن المعاش ولا يقدرون على العمل وطلاب المدارس والجامعات وأفراد القوات المسلحة، كما تُعرف البطالة بأنها عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، بمعنى انه يوجد جزء من هذه القوة عاطل عن العمل ويترتب على عدم الاستخدام الكامل لهذه الموارد؛ انخفاض في الدخل القومي وبالتالي انخفاض في مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى إن البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد، بمعنى آخر توجد وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها الصحيح، فمثلاً في حالة عدم وجود وظائف لخريجي التعليم الجامعي، والذي يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد، إلى جانب ضياع جزء من هذه الموارد، في ما تم إنفاقه على هؤلاء الأفراد ليحصلوا على الشهادة الجامعية ومن ثم ينخفض الناتج القومي،

الذي كان من الممكن الحصول عليه في حالة توظيف هؤلاء في أماكنهم الصحيحة(رمضان، 2004، ص25). كما عُرفت أيضاً على أنها "التعطل (أو التوقف) الاختياري في بعض الأحيان – لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج(الزغبي، 2000، ص145).ويمكن استخلاص مفهوم عام للبطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له - بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة (لموتي، ص22) وبالتالي فإن البطالة بالمعنى الاقتصادي ترتبط بعنصر العمل، ويُقصد بالعاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقاً، ولكنهم متعطلون عن العمل وقت الإحصاء أو التعداد، أو أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل، ولكنهم لا يجدون فرصة العمل، كذلك هم الأشخاص الذين لا يستطيعون أن يجدوا أية فرصة عملٍ تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية، وحتى الخبرة العملية. كما أن للبطالةِ مجموعة من الأنواع المختلفة، والتي تُؤثّرُ بشكلٍ كبير على الاقتصاد العالميّ بصفتها من إحدى المُعدّلات الرّئيسة المُرتبطة بالتّنمية الاقتصاديّة. ويتم تصنيف السكان اقتصاديا حسب المخطط التالي إلى أفراد يعملون وأخرون لا يعملون أو باحثين عن العمل أو غير ذلك، أو العاطلين وكذلك الناشطين اقتصادياً(جودة، 2010، ص67)

.

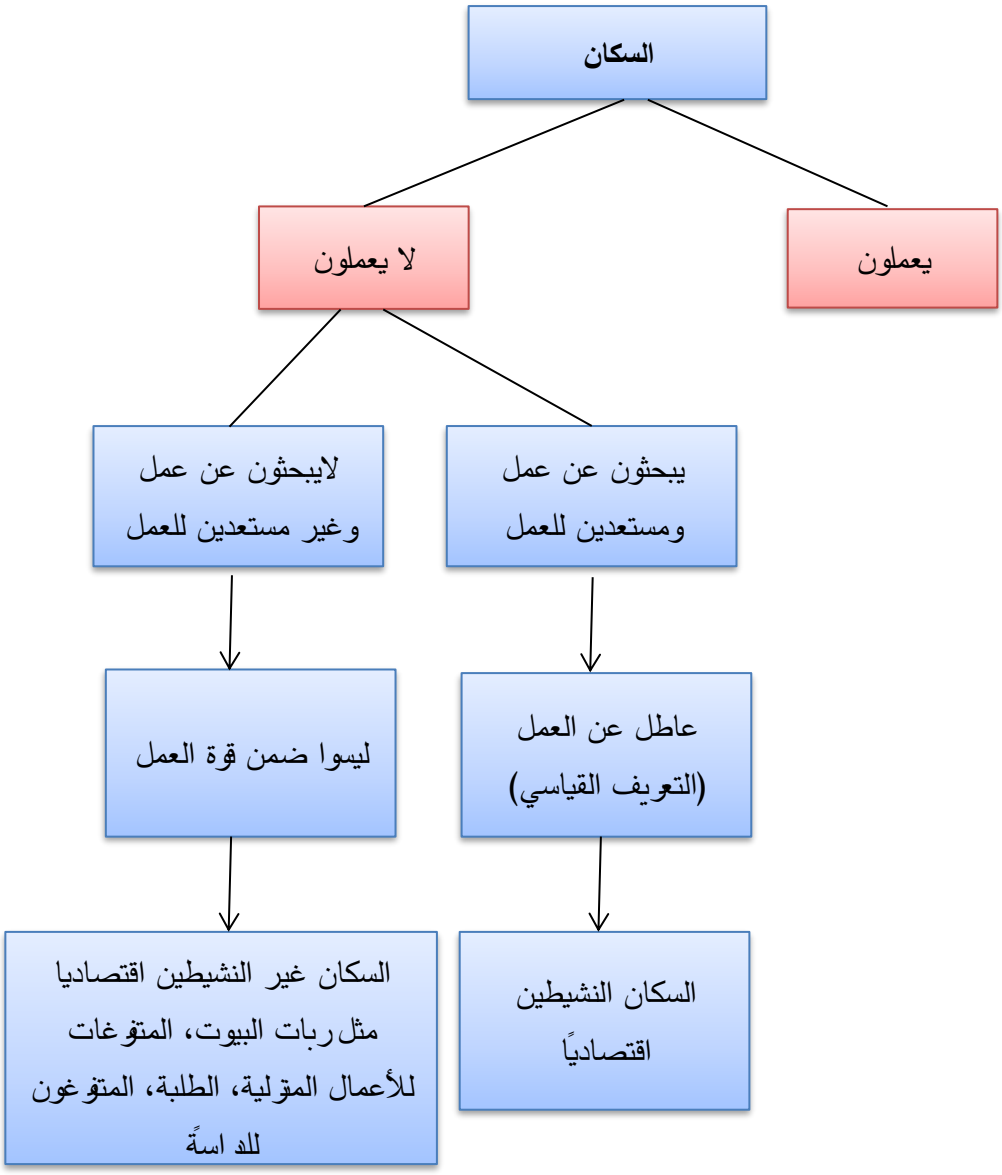

الشكل رقم(1) يوضح تصنيف السكان اقتصادياً

المصدر: (إسماعيل، عطيوي، 2008، ص9)

البطالة في ليبيا

حاولت ليبيا كغيرها من الدول تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف حيث اتجهت منذ بداية عقد السبعينات في القرن الماضي إلى انتهاج سياسات تنموية هدفت إلى تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، وقد حققت هذه السياسات بالفعل ومن خلال التوسع في المشروعات الإنتاجية والخدمية زيادة في فرص العمل فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانينات؛ ولكن بدأت معدلات البطالة التزايد منذ عقد التسعينات وربما يعود السبب إلى عدم القدرة على خلق مشاريع جديدة قادرة على توليد فرص عمل لاستيعاب الأيدي العاملة، كذلك اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على الإنتاج النفطي وهذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي على امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج التي هي بالتالي كانت زيادة في التوظيف، وسنحاول من خلال هذه الدراسة و تحليل البطالة في ليبيا حسب البيانات المحلية المتوفرة (منظمة العمل الدولية 2003)

العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة في ليبيا

من أهم أسباب انتشار البطالة في ليبيا وارتفاعها في صفوف الشباب مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها حسب تقديرنا في الآتي:

- إن سياسة إحلال الواردات التي تبنتها الدولة خلال الثلاثة عقود الماضية دفعت بها إلى نهج تيار صناعي ذو تقنية عالية وبالتالي فإن الصناعات التي قامت في تلك الفترة كانت اغلبها صناعات تعتمد في الأساس علي كثافة عالية من عنصر راس المال وكثافة اقل من عنصر العمل

مثل صناعة البتروكيماويات والصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وصناعات التجميع وغيرها وتم إهمال القطاع الخدمي في هذا الخضم ولم تتطور قدرات اقتصادية ليبية فيه.

- عانت ليبيا خلال فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات في القرن الماضي من الأثار المباشرة وغير المباشرة للحروب مثل الحرب علي دولة تشاد اوغندا وكذلك دعم بعض المنظمات مثل منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي والجبهة السنديانية في نيكاراغوا وبعض المشاكل السياسية. فعملت الحكومة في تلك الفترة إلى زيادة حصة الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق الاستثماري مما شكل نقص كبيراً في حاجة الدولة إلى المشاريع الاستثمارية التي تمتص الزيادة الحاصلة في الأيدي العاملة وخاصة بين فئة الخريجين الجدد فتفاقمت ظاهرة البطالة نتيجة لذلك والتي مازال يعاني الاقتصاد الليبي من أثارها السلبية حتي الوقت الحاضر.
- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات (القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات) لفترة طويلة وعدم قدرته علي خلق فرص عمل جديدة لخلق توازن في سوق العمل الليبي نتيجة لذلك تولد داخل هذا القطاع احد أنواع البطالة السالفة الذكر وهو ما يسمي بالبطالة المقنعة وهدا يرجع في تقديرنا إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي وظهر القطاع الخاص تدريجياً في دور القطاع الذي يخدم القطاع العام، وبالتالي واجه تصلبات هيكلية في نموه كقطاع مستقل عندما انخفضت قدرة القطاع العام على توليد مزيد من الوظائف.
- السياسات المتبعة لتحويل الاقتصاد الليبي إلي اقتصاد حر وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي فاقم من مستويات البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي حاليا فعادة ما ترتبط سياسيات

التصحيح الاقتصادي بإجراءات تزيد من البطالة والضيق الاقتصادي، فقد أظهرت التجارب أنه يترتب على عملية التصحيح في المدى القصير وخلال المرحلة الانتقالية تكلفة اجتماعية لا يمكن تجاهلها، فمن جانب نجد أن سياسات استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلى قد ينجم عنها آثار انكماشية وتخفيض الدخول الحقيقة ومستويات الاستهلاك .

- القصور في تطبيق برنامج الخصخصة وبالتالي عدم وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للعب دور اكبر في النشاط الاقتصادي ورسم ملامح التوجه الصحيح للاقتصاد الوطني بما يحقق كفأته وتطوير قدرته علي توليد فرص عمل، ومن أهم المشاكل التي تواجه تطبيق برنامج الخصخصة في ليبيا علي سبيل المثال لا الحصر هي ثقافة العاملين بالقطاع العام فالتفافة السائدة حاليا بين المواطن الليبي والدولة هي علاقة العائل والمعيل وعدم قدرته علي التحرر من هذه العلاقة بسهولة فنجد مثلا أن نسبة كبيرة من العاملين علي حسابهم الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تولدت نتيجة تمليك الوحدات الإنتاجية خلال فترة التسعينات هم في نفس الوقت نسبة من العاملين في القطاع العام أو من ضمن المسجلين في قوائم الباحثين عن عمل. هدا من ناحية ومن ناحية أخري عدم مرونة الاقتصاد الليبي مع الرأسمال الوطني لتشجيع القطاع الخاص وبالتالي تحسين معامل رأس المال بمعني حدوث توسع في الطاقة الاستيعابية لامتصاص اكبر قدر ممكن من البطالة، فدور القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي مازال ضعيفا نظرا لافتقاده لضوابط ومؤشرات تنظيمية ووضعه في إطار تشريعي محدد.

- إن المشكلة التي تواجه الاقتصاد الليبي في إعادة هيكلة الاقتصاد هو ركود اقتصادي في المقابل مجتمع تشكل فيه نسبة الشباب أكثر من 65 ٪ من إجمالي عدد السكان فالزيادة في القوي البشرية لم يقابلها توسع مناسب في حجم الاقتصاد الوطني .
- عدم وجود تخطيط للعملية التعليمية في ليبيا بمعني لا يوجد أي ارتباط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ضمن علاقة ارتباط ملائمة يستطيع من خلالها صناع القرار تحديد ما تحتاجه الجامعات والمعاهد عند القبول وبالتالي يتم استيعابهم في سوق العمل عند التخرج هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وهو الأهم تراجع القيمة المعرفية لإنتاج المنظومة التربوية وتراجع مؤشرات الجودة العلمية والقدرة علي إنتاج مجتمع المعرفة المؤهل لخوض السبق الفكري والإبداع التكنولوجي واستيعاب المكاسب المعرفية والإسهام فيها الأمر الذي نتج عنه تفاوت بين مخرجات التعليم وسوق العمل أي بين نوعية الخرجين ونوعية طلب المؤسسات الاقتصادية بمعني فشل الإصلاحات الهادفة لتحويل الجامعة إلي نوع من مؤسسات التكوين المهني وإخضاعها إلي منطق وحاجيات السوق.
- إن تلك العوامل في مجملها أو علي الأقل البعض منها دفعت رأس المال المحلي إلي التوجه للاستثمار في قطاع التجارة والخدمات بدلا من الاستثمار في القطاع الإنتاجي نظرا لسرعة دوران رأس المال وقلة المخاطرة في مثل هدا النوع من الاستثمارات الأمر الذي قلل من فرص الاستثمار في القطاع الصناعي وبالتالي خلق فرص عمل لامتصاص جزء من البطالة . هدا من ناحية ومن ناحية أخري عدم قدرة الصناعات القائمة سواء كانت قطاع عام أو خاص منافسة السلع المستوردة نظرا لعدم وجود سياسة واضحة لحماية الصناعة الوطنية مما ترتب عليه

فقدان بعض الوظائف في هدا القطاع نتيجة انخفاض الطلب علي المنتجات المحلية والعدول عن إقامة مشاريع جديدة. (نفس المرجع السابق)

الآثار المترتبة علي تزايد ظاهرة البطالة في ليبيا .

- تؤدي البطالة باعتبارها ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ديمغرافية، تؤثر وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية، وقد بينت الكثير من الدراسات العلاقة الموجودة بين البطالة وظواهر الجريمة الانحراف، الانتحار، الإصابة بالأمراض العقلية...الخ. كما تؤدي فشل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة، إذ أن انعدام الدخل يترتب عنه عادات سيئة تجعل الفرد يفقد مكانته في المجتمع،
- تؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية للعاطل وضعف قدرته للانخراط في المجتمع وعدم الالتزام بالمعايير والقيم.

واقع البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة

- **حجم البطالة في ليبيا.**

أن حجم وضخامة ظاهرة البطالة يثير الكثير من المخاوف والقلق على مستقبل السلم الاجتماعي في البلاد في السنوات القادمة، وبالتالي هناك ضرورة مُلحة لعلاج هذه المشكلة، ولكن في تقديرنا من ناحية لا يمكن علاج مشكلة البطالة دون وجود تصور حقيقي لحجم هذه المشكلة وهنا تواجهنا مشكلة الإحصائيات المنشورة حول البطالة فالإحصائيات الرسمية حول البطالة كثيراً ما تثير الجدل حول وقتها وشمولها وبالتالي دقة البيانات الإحصائية المنشورة، فتحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمراً ليس سهلاً فمحاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجهه

صعوبات جمة بمعني أن البطالة كما ذكرنا تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل ويعني العمل هنا العمل المدفوع الأجر. ومن صعوبات التحديد الدقيق للبطالة أن بعض الناس يسجلون عاطلين عن العمل وهم في الحقيقة ربما يعملون في أنماط عديدة من الأنشطة الاقتصادية وهذا تقريباً ينطبق علي سوق العمل الليبي حيث في اعتقادنا إن نسبة كبيرة من المسجلين كعاطلين عن العمل هم في الحقيقة يمارسون أنماط أخري من الأنشطة فنجد علي سبيل المثال نسبة كبيرة من العاملين علي حسابهم الخاص في المشروعات الصغيرة سواءً كانت إنتاجية أو خدمية من ضمن المسجلين في قوائم الباحثين عن عمل وهذا في رأينا أحد أهم الأسباب التي تجعلنا نعيد النظر في نسبة البطالة التي تناولتها بعض التقارير بالخصوص ومحاولة الوصول إلي النسبة الحقيقية لمعدل البطالة في ليبيا وذلك بالاعتماد علي بيانات حديثة وأكثر دقة سواء كانت من الجهات الداخلية ذات العلاقة أو بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة العمل العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

ومن ناحية أخرى أن تحديد أي نوع من البطالة يواجه الاقتصاد الليبي، وهل هذه الظاهرة ترجع لأسباب اقتصادية بحتة أو هناك أسباب غير اقتصادية ساهمت أيضاً في ظهور مشكلة البطالة وبالتالي اقتراح السياسات المناسبة للحد من هذه الظاهرة. بناءً على ما سبق ومن خلال الإحصائيات والبيانات المتحصل عليها عن نسبة البطالة في ليبيا والتي اختلفت من إحصائية إلى أخرى في تحديد حجم ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، سوف تعتمد الدارسة على الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات والهيئات المحلية والتي ترى الدارسة أنها قد تكون أدق.

- **القوى العاملة والتشغيل في الاقتصاد الليبي.**

تعتبر البطالة أحد اهم المتغيرات التي تؤثر في اقتصاد أي دولة في حال تفاقمها وعدم معالجتها لأنها تمثل مؤشراً اقتصادياً هاماً لمدى استقرار أو اضطراب سوق العمل، ولكي يتم معرفة المستويات الحقيقية للبطالة لأي اقتصاد لابد من معرفة القوى العاملة في هذا الاقتصاد، وستحاول الدارسة عرض أعداد القوى العاملة وتأثير النمو الاقتصادي على البطالة خلال فترة الدراسة ل، والجدول رقم (1) والشكل رقم (2) يوضح تطور عدد الليبيين اقتصادياً المشتغلون والعاطلون عن العمل (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح تطور عدد الليبيين اقتصادياً (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال الفترة (1998-2010م)

السنة	إجمالي عدد العاملين اقتصادياً			معدل البطالة
	المشتغلون	العاطلون	المجموع	
1998	1,060,106	158,782	1,218,888	13.03
1999	1,088,632	174,735	1,263,367	13.83
2000	1,118,421	192,403	1,310,824	14.69
2001	1,149,549	211,985	1,361,534	15.57
2002	1,182,097	233,708	1,415,805	16.51
2003	1,216,150	257,824	1,473,974	17.50
2004	1,251,800	284,620	1,536,420	18.53
2005	1,289,145	314,421	1,603,566	19.61
2006	1,328,286	347,594	1,675,880	20.74
2007	1,370,791	354,730	1,720,521	20.5
2008	1,426,159	372,150	1,780,880	20.8
2009	1,477,771	400,600	1,878,371	21.3
2010	1,530,970	428,015	1,958,985	21.8

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2006)، وباقي السنوات مقتبسة من النشرة الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي للسنوات (2008-2010).

الملاحظ من الجدول رقم (1) تزايد وتيرة العاملين المشتغلين من ناحية مع ازدياد معدل البطالة من ناحية أخرى حيث نلاحظ أن مجموع القوى العاملة–المشتغلة سنة 1998 حوالي (1,060,106مليون) عامل (مليون وستون الف ومائة وستة عامل) من إجمالي عدد العاملين بالكامل والبالغ (1,218,888 مليون) عامل (مليون ومائتان وثمانية عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية وثمانون عامل) وبمعدل بطالة 13.03٪ في نفس السنة، ونلاحظ تزايد معدلات البطالة سنة 2001م إلى (15.57٪) عما كانت عليه سنة 1998م (13.03) أي بمعدل (2.54٪) حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل (211,985) (مائتان واحد عشر ألفاً وتسعمائة وخمسة وثمانون عاطل) عن العمل وعدد العمالة المشتغلة من نفس السنة (1,149,549) (مليون ومائة وتسعة وأربعون الف وخمسمائة وتسعة وأربعون عامل) من إجمالي العمالة (1,361,534) (مليون وثلاثمائة وواحد وستون الف وخمسمائة وأربعة وثلاثون عامل) أما سنة 2004 تطورت القوة العاملة لتصل إلى 1,251,800 مليون عامل (مليون ومائتان وواحد وخمسون الف وثمانمائة عامل) مشتغل من مجموع (1,536,420مليون) (مليون وخمسمائة وستة وثلاثون الف وأربعمائة وعشرون عامل) وزادت نسبة البطالة إلى 18.53٪ أي بمعدل زيادة للبطالة بنسبة 5.5٪. وتستمر هذه الزيادة في عدد العاملين مع زيادة معدل البطالة وفي تقديرنا يُعزى ذلك لعدة أسباب صاحبت الاقتصاد الليبي

في تلك الفترة ومنها التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية آنذاك من ضم وإلغاء لبعض القطاعات وعدم وضوح سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية المتبعة، وكذلك الزيادة المستمرة في الطلب على العمل خلال تلك الفترة واستخدام سياسات مالية ونقدية لاستيعابها، وفي تلك الفترة تبنت الدولة استراتيجية استيعاب الخريجين في القطاع العام الأمر الذي أدى إلى إثقال كاهل الجهاز الإداري، وظهور البطالة المقنعة وصولاً إلى الوقت الذي لا يمكن فيه اتباع هذه السياسة، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى منها ضعف الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية والاعتماد بشكل كامل على مورد النفط، كذلك نلاحظ من الجدول رقم (1) أن معدل البطالة في ليبيا ارتفع وصولاً إلى 20.7٪ سنة 2006م وبهذا المعدل تكون البطالة في ليبيا هي الأعلى بين دول المغرب العربي الخمس البالغ مجموع سكانها 80 مليون نسمة، حيث تتراوح نسبة البطالة في الدول الأربعة الأخرى من 9٪ إلى 15٪ وفقا للأرقام الرسمية(منظمة العمل الدولية،2017). وبلغ عدد الليبيين المشتغلين بالفعل ما مجموعة 1.3 مليون من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وبذلك يصبح معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية يقدر بنحو 20.74٪، وهذا يعزي في تقديرنا إلى تحجيم دور القطاع الخاص وفي نفس الوقت ارتفاع نسبة الزيادة من السكان من الشباب إلى جانب غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وجميع المشروعات التي قامت بها الدولة في العمل غير قائمة علي سياسات واقعية، كذلك وجود ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لسيطرة دخل النفط باعتبارها الحصة الأكبر لدخل ليبيا واعتمادها عليه وعدم إنشاء مشاريع استثمارية تستوعب عرض العمل.

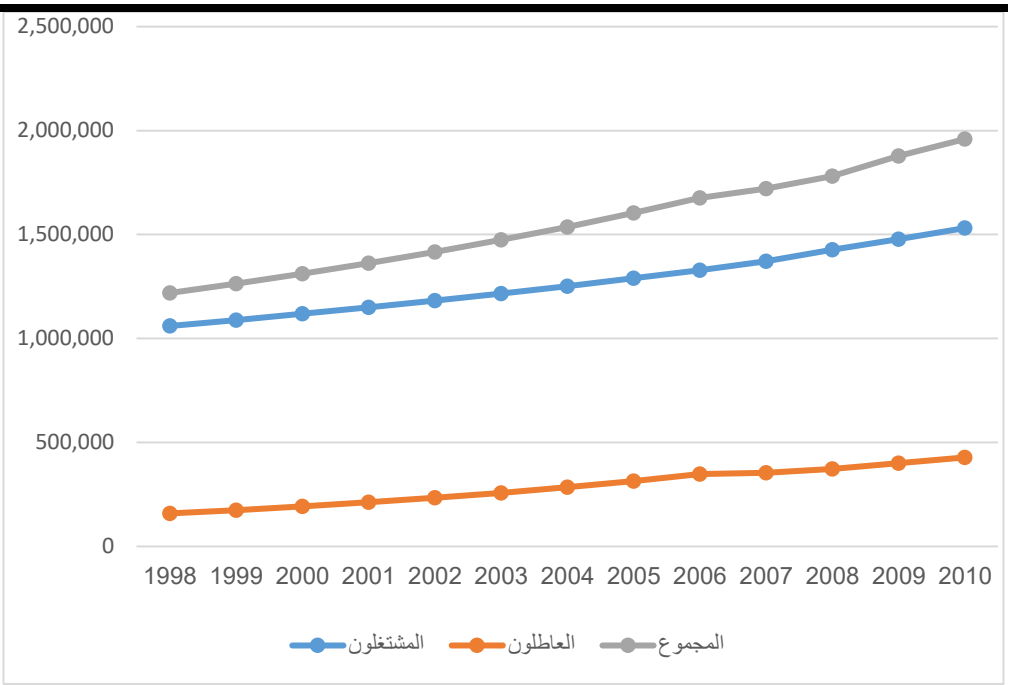

شكل رقم (1) يوضح تطور عدد الليبيين اقتصادياً (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال الفترة (1998-2010م)

- **العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.**

كما هو معروف أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وغالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة، ومن خلال دراستنا للنمو الاقتصادي حيث عُرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي وكلما زاد نصيب الفرد من هذا الناتج هو في الحقيقة انعكاس لارتفاع مستوى المعيشة والذي بدوره يؤدي إلى زيادة

الطلب الكلي والذي يتطلب زيادة الناتج لمواجهة هذا الطلب وبالتالي عادةً ما يصاحب الزيادة في معدلات النمو انخفاض في مستويات البطالة حيث يبدو أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة. ويتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة حيث يركز التحليل الكنزي مثلاً على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو اعتقاد سائد غالباً لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائياً إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.(فيصل، 2010) إذن مما سبق نستنتج أن هناك علاقة ارتباط بين معدلات تغير النمو الاقتصادي ومعدلات التغير في نسب البطالة فالحديث عن معدلات نمو إيجابية يعني وبصورة مباشرة حاجة الاقتصاد إلى توظيف المزيد من عنصر العمل؛ غير أن معدلات النمو ليس لها نفس الأثر على البطالة حيث تختلف من دولة إلى أخرى وهنا يظهر طبيعة وقدرة النمو المحقق في التأثير على البطالة، فعلى سبيل المثال أحياناً يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق فرص العمل الجديدة عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، وهذا الأمر يعتبر طبيعياً في التحليل النظري للعلاقة بين النمو والبطالة وفي تقديرنا هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية غير قادرة على تخفيض نسب البطالة بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعاً ما. وهذا واضح من خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذه الدراسة حيث لوحظ وجود علاقة بين معدلات النمو والبطالة تأخذ نفس الاتجاه، فعلى الرغم من زيادة معدلات النمو بمفهومه الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة ازدادت ففي دراسة على الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل النمو لم يساعد على انخفاض نسبة البطالة إلى أن السبب الرئيسي الذي توصلت إليه الدراسة يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير

على النمو المحقق في قطاع النفط والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق فرص عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة، ولمعرفة اتجاه العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة نظراً لأن ليبيا أحدى الدول النامية النفطية وهي ليست استثناء عن تلك الدول، حيث توجد بعض القواسم المشتركة بينها وبين تلك الدول، عليه سوف نقوم بتحليل الجدول من خلال المتغيرات ذات العلاقة (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة) وبالتالي معرفة التغيرات التي حدثت من سنة إلى أخرى من خلال السلسلة الزمنية في الجدول والشكل البياني رقم (2).

الجدول رقم(2) يوضح تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للفترة 1998-2010

بالمليار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو	معدل البطالة
1998	12,610.6	-	26,725	-	13.03
1999	14,075.2	11.6	26,019	- 2.6	13.83
2000	17,775.7	26.3	27,135	4.3	14.69
2001	21,618.7	21.6	33,290	22.7	15.57
2002	30,389.8	40.6	33,164	- 0.4	16.51
2003	37,423.4	23.1	37,423	12.8	17.50
2004	48,159.0	28.7	39,679	6.0	18.53
2005	66,342.9	37.8	44,089	11.1	19.61
2006	76,203.2	14.9	46,584	5.7	20.74
2007	93,178.4	22.3	48,898	5.0	20.5
2008	116,804.5	25.4	50,225	2.7	20.8
2009	86,289.0	- 26.1	49.854	- 0.7	21.3
2010	102,538.2	18.8	52,010	4.3	21.8

المصدر: من إعداد الدراسة بالاستناد إلى إحصاءات الناتج المحلي الواردة في إصدارات المصرف المركزي للأعوام 1998-2010

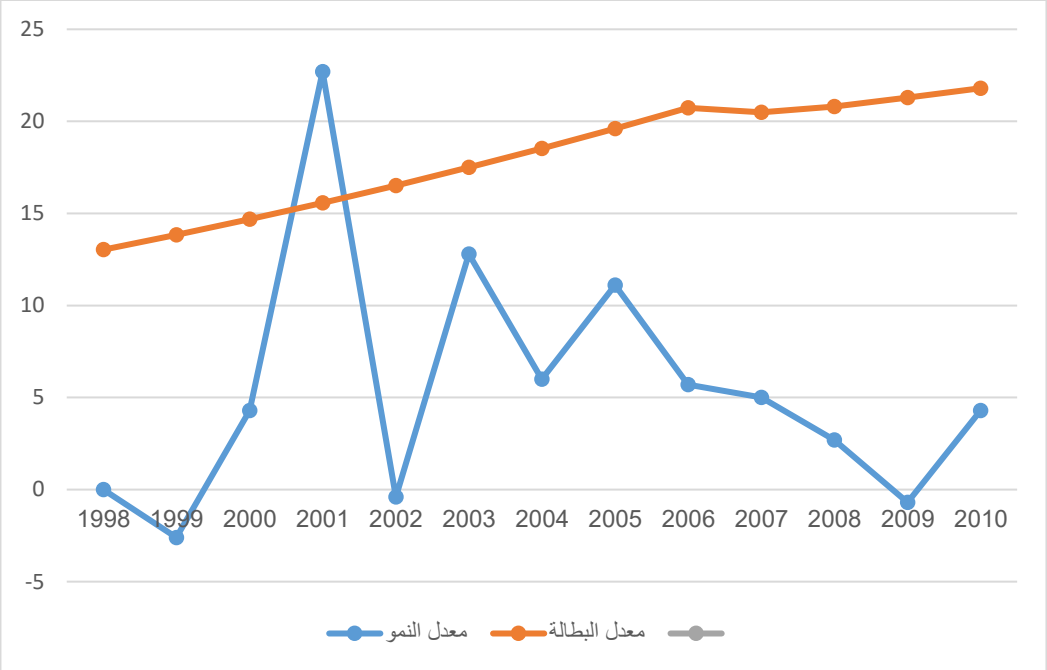

الشكل رقم(2) يوضح تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للفترة 1998-2010 بالمليار

فنلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة يتذبذب صعوداً وهبوطاً ما بين (26,725) سنة 1998 و(52,010) سنة 2010 كأدنى وأقصى قيمة للناتج وهذا يعكس بعض التغيرات التي واجهت الاقتصاد الليبي سواءً كانت هذه التغيرات اقتصادية أو سياسية أو غيرها من المتغيرات التي من شأنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء الاقتصاد الليبي.

فنجد أن في الفترة من سنة 1998-2001 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي متزايداً حيث كان الناتج المحلي الإجمالي (26,725) سنة 1998 وصولاً إلى (33,290) سنة 2001 أي بمعدل نمو من

(2.6-) سنة 1999 إلى (22.7) سنة 2001 وهذا يرجع حسب تقديرنا لعدة أسباب منها اتخاذ الاقتصاد لليبي عدة إجراءات لتقوية دور القطاع الخاص فخفضت أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض من قبل القطاع الخاص، وشجعت الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، ووضعت قوانين جديدة للضرائب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وألغت الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وتخفيض الضرائب على الواردات كل هذه الأسباب متجمعة أو منفردة ساهمت في انتعاش الاقتصاد الليبي وخاصة بعد الأزمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات. بينما نجد سنة 2002 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (33,290) سنة 2001 بمعدل نمو (22.7) إلى (33,164) وبمعدل (0.4-) وذلك راجع إلى انخفاض عائدات الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك وانخفاض كميات إنتاجه في الدول العربية؛ وقد أدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاعات الصناعات الاستخراجية العربية وفي نفس الوقت لم يكن نمو القطاعات الأخرى يمكن أن يساعد على رفع معدلات النمو، خاصةً وان الأداء الاقتصادي قد تأثر في الربع الأخير من العام 2001 بأحداث سبتمبر التي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي الدولي، وعلى حركة التجارة الخارجية(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2001، ص11)

ومن ثم يتذبذب الناتج المحلي بين الانخفاض والزيادة ليصل إلى أدنى حد له سنة 2009 حيث وصل إلى (49.854) وبمعدل انخفاض يقدر (0.7-) يرجع ويرتفع مرة أخرى سنة 2010 إلى (52,010) أي بمعدل نمو قدره (4.3) وهذا يرجع لعدة أسباب في تقديرنا إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي وهذا الانخفاض كان نتيجة طبيعة لتراجع الكميات

المنتجة من النفط الخام المصدر الأساسي للناتج المحلي في الاقتصاد الليبي بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك0 بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط(الشويرف، 2016، ص64)وانخفاض ما نسبته 1.5٪ حيث يشكل النفط نحو 94٪ من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60٪ من العائدات الحكومية و30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُعد تنويع النشاط الاقتصادي يشكل أكبر تحدٍ أمام التنمية المستدامة في ليبيا، ورغم مستوى الإنفاق العام الذي ظل مرتفعاً ليساعد على تحقيق معدل نمو كلي في حدود 6٪ في القطاعات غير النفطية وبالتالي أدى إلى انخفاض في الخزانة العامة وميزان المعاملات الجارية، ثم يعود ويرتفع الناتج المحلي مرة أخرى سنة 2010 إلى 52,010 مليار أي بمعدل نمو قدره 4.3٪.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة واستناداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (2) لوحظ إن البطالة تراوحت ما بين (13.83٪) سنة 1998 إلى (21.8٪) سنة 2010، وهذه المعدلات تأخذ اتجاه تصاعدي مستمر خلال فترة الدراسة حيث لوحظ عدم وجود أي تذبذبات صاحبت فترة الدراسة، فإذا ما تم مقارنة معدلات البطالة الواردة في العمود الرابع في الجدول والناتج المحلي الإجمالي نلاحظ انه على الرغم من الزيادة في معدلات النمو والتي تصل أحياناً من (0.4 –) إلى (12.8٪) في سنتي 2002-2003 إلا أن معدلات البطالة زادت في نفس الفترة من (16.51٪) أي (17.50٪) أي بنسبة (0.99٪).

نستنتج مما سبق أنه على الرغم من الزيادة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أن معدلات البطالة اتجهت إلى الزيادة أيضاً، وفي رأينا أن هذه العلاقة ترجع إلى عدة أسباب منها أن الاقتصاد الليبي يعتمد على المحروقات أو ما يسمى بالصناعات النفطية وبالتالي هذه الزيادة في

الناتج المحلي وفي تقديرنا ترجع إلى عاملين أما زيادة أسعار النفط أو تحسين وسائل التقنية في الصناعات النفطية بمعنى أن الزيادة في الناتج المحلي لم تأتي من التوسع في المشروعات وبالتالي زيادة التوظيف.

- **تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة**

النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين البطالة والنمو في ليبيا يمكن توضيحه نظرياً كما في المعادلة التالية:

$$U_t = \alpha_0 + \alpha_1 EG_t + \alpha_2 U_{t-1} + e$$

حيث: U_t: معدل البطالة

EG: النمو الاقتصادي

α_0 الحد المطلق α_1 ، α_2 معاملات النموذج

e: حد الخطأ U_{t-1} : معدل البطالة في السنة السابقة

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير المعادلة السابقة وبعد التأكد من سلامة نتيجة التقدير من مشاكل القياس كمشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين وكذلك التوزيع الطبيعي وذلك كما تبين نتائج الاختبارات المتعلقة بهذه المشاكل فإن نتيجة تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة كما تم توضيحها في المعادلة التالية:

$$U_t = 2.168 + 0.0070EG + 0.917920U_{t-1} + e$$

$$t\ (2.3)\ (0.373)\ (19.197)$$

$$R^{-2} = 0.977\ D_r = 1.766$$

تشير النتيجة إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط طردياً مع معدل البطالة غير أن معامل النمو الاقتصادي غير معنوي من الناحية الإحصائية وهذا يعني أن البطالة في ليبيا لا تتأثر بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. من ناحية أخرى، تفيد النتائج أن البطالة في الفترة الحالية ترتبط طرديا بمستوى البطالة في الفترة السابقة $ur(-1)$ (0.933) وهو ما يعني أن معدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة يأخذ اتجاها تصاعدي. كما تفيد النتائج أيضا بأن حوالي 98٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المفسرة وهذه ما توضحه قيمة معامل التحديد المعدل.

من ناحية أخرى، تشير نتيجة اختبار السببية الموضحة في الجدول(3) هي أيضا إلى أن النمو الاقتصادي لا يتسبب في التغير في مستوى البطالة، وهذا يعنى أنه لا توجد علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة الدراسة

اختبار السببية:

جدول رقم (3) يوضح اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/10/17 Time: 11:06
Sample: 1998 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EG does not Granger Cause UR	10	0.01002	0.9901
UR does not Granger Cause EG		11.6440	0.0131

إن ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل القياسي هو أن النمو الاقتصادي معبرا عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤثر في مستوى البطالة ويعزى ذلك على حد تقدير الدارسة لعدة أسباب

1- المركزية وعدم واقعيه سياسية التوظيف في القطاعات الحكومية والتي تخضع لسياسات الدولة الخاصة بها.

2- عدم وضوح آلية التوظيف وغياب الاستراتيجيات التي بشأنها تحدد احتياجات سوق العمل والتي تتماشى مع تغيرات النمو الاقتصادي.

3- بالرغم من توافد الشركات الأجنبية خلال فتره الدراسة وزيادة معدل النمو عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية إلا أن الجهات التوظيفية المسؤولة في الدولة لم تضع برنامجا يستغل من خلاله خفض نسبة البطالة وزيادة معدل التوظيف.

4- اغلب الشركات توظف وتركز على الكوادر والعمالة الوافدة وفي جميع المستويات الوظيفية بدلا من العنصر الوطني.

5- بالرغم من انتشار نشاطات القطاع الخاص وفي شتى المجالات إلا انه لم يوظف أعداد كافية بان تؤثر في نسبة البطالة ويرجع ربما لعدم وجود قوانين وتشريعات صادرة عن الدولة تلزم بعملية التوظيف.

النتائج:

1: إن ما يمكن استنتاجه من التحليل القياسي هو أن النمو الاقتصادي معبرا عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤثر في مستوى البطالة في ليبيا نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي علي النفط وهذا يتفق مع بعض الراسات السابقة.

2: بالرغم من الزيادة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أن معدلات البطالة اتجهت إلى الزيادة وهذا ينفي فرضية الدراسة والتي تنص على وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1998-2010م.

3: وجود أوجه تشابه كبير بين الاقتصاد الليبي وبعض الاقتصاديات الأخرى ومنها الاقتصاد الجزائري وذلك بناءً على الدراسات السابقة، حيث لوحظ وجود علاقة بين معدلات النمو والبطالة تأخذ نفس الاتجاه، فعلى الرغم من زيادة معدلات النمو بمفهومه الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة ازدادت.

4: اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على المحروقات وهذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج وهذ ماتم التوصل إليه من الدراسات السابقة.

5: ضعف مخرجات التعليم في ظل وجود المنافسة في الأسواق العالمية، التي أصبحت ترتكز على الإنتاج والإنتاجية والكفاءة، وبالتالي تزايد الطلب على اليد العاملة الماهرة، مما أدى إلى حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض على العمل للعمالة الوطنية.

6: اعتمد الاقتصاد الليبي في سياسة التوظيف على توجيه الباحثين عن العمل من الخريجين وغير الخريجين إلى الجهاز الإداري والقطاع العام بغض النظر عن مدى حاجته لهم وهذا بالتالي يؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة.

التوصيات:

1- توفير نظام مؤسسي تكون من أولى مهامه الإشراف على متابعة سياسات التوظيف والاستخدام وكذلك مراجعة التشريعات القديمة ومواكبة المتطلبات الحقيقية لسوق العمل.

2- وضع قوانين خاصة تستوجب ضرورة تشغيل العنصر الوطني في المرتبة الأولى في القطاع الخاص.

3- ضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

4- إعداد مقترح لإقامة ورش عمل داخليا وخارجيا تتضمن موضوع البطالة في ليبيا للوصول إلي نسبة قريبة إلي الواقع هدا من ناحية ومن ناحية أخري تحديد أي نوع من أنواع البطالة تواجه الاقتصاد الليبي وهل هده الظاهرة أو المشكلة ترجع لأسباب اقتصادية بحتة أو هناك أسباب غير اقتصادية ساهمت أيضا في ظهور مشكلة البطالة وبالتالي اقتراح السياسات المناسبة للحد من هده الظاهرة

5- ضرورة اتباع سياسات تنموية جديدة منها فتح مشاريع تنموية صغيرة لتشغيل الشباب العاطل عن العمل

المراجع:

أولاً: الكتب:

1. حسن الزغبي، مدثم، أبو زيت، أسس ولمبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

2. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

3. عبدالقادر، محمد علاء الدين ، البطالة – أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات (العولمة)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

4. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

ثانياً الرسائل العلمية:

1. كبدائي سيدي، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012-2013.

2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر

3. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008-2009.

4. جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012.

5. زكارى محمد، دراسة العلاقات بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد أبو قرة بومرداس، الجزائر.

6. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2009-2010.

7. لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2010-2011.

8. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

9. مصطفى الزيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2003..

ثالثاً: المجلات العلمية والورقات البحثية

1. إسحاق كواشيخة، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر- تحليل مدى ملائمة قانون أوكين، جامعة الشهيد حمه، الجزائر، 2014-2015

2. سامي عمر ساسي، يوسف يخلف مسعود، النمو الاقتصادي ومحدداته في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية للفترة 1985-2016، ورقة بحثية منشورة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية الاقتصاد- جامعة سرت، يناير2018.

3. سهام يوسف علي، عبدالله إبراهيم نور الدين، أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا، كلية الزراعة- جامعة سبها، مجلة جامعة سبها (العلوم البحثة والتطبيقية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2015.

4. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، القاهرة، 2008.

5. فلاح خلف علي الربيعي، تحديات المواءمة بين المخرجات التعليم وسق العمل في ليبيا، أوضاع التربية والتعليم في المغرب العربي، ورقة علمية منشورة، مجلة المستقبل العربي، شبكة المعلومات الدولية.

6. محمد عمر الشويرف، نحاج الطاهر البيباص، أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع، 2016،

7. مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو والآثار على السياسات الاقتصادية، ورقة عمل منشورة، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معكر، 2010.

8. مرعي عبد الله المغربي، أبوبكر محمد الودان، معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم و التدريب المهني واحتياجات و شروط سوق العمل -دراسة حالة: التجربة الليبية، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، برعاية منظمة العمل العربية، القاهرة، 2009.

9. ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون okun واختبار yoday–Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد3، لسنة 2010.

10. نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد2، 2015، كلية الآداب، جامعة بابل.

11. يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، جامعة أدرار، الجزائر، 2009.

رابعاً: الإحصائيات والإصدارات

1. إصدارات مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية سنوات مختلفة.

2. إصدارات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة.

3. الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي.

4. تقرير منظمة العمل الدولية : 2003

5. منظمة العمل الدولية، البطالة العالمية تطال أكثر من 200 مليون شخص هذا العام، تقرير 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017، موقع أخبار الأمم المتحدة على الرابط

خامساً: مصادر أخرى:

شبكة المعلومات الدولية